النزعة الاعتزالية في التوجيهات البلاغية عند القاضي عبد الجبار

The mutazila tendency in rhetorical directives of Elkadi Abd al-Jabbar

محمد بن عمارة
طالب دكتوراه جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
mohamed27benamara@gmail.com
د. نور الدين دحماني
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

تاريخ الوصول: 2018/01/27/ القبول:2019/03/06/ النشر على الخط: 2019/03/15
Received: 27/01/2018 / Accepted: 06/03/2019 / Published online: 15/03/2019

الملخص:

إنّ المطلع على المدونات التفسيرية يلاحظ أنّ أصحابها قد سلكوا مناهج في تفاسيرهم تخدم توجهاتهم الفكرية والعقديّة، ويُعد القاضي عبد الجبار المعتزلي من أبرز المفسرين الذي عملوا على توجيه آيِ القرآن الكريم مع ما يتوافق مع الأصول الخمسة التي أقرّها شيوخ المعتزلة، وما استرعى انتباهنا هو اعتماده على مختلف الفنون البلاغية في تأويل النصوص القرآنية وتوجيهها توجيهًا يخدم المذهب الاعتزالي، ولاسيما المجاز الذي وجد فيه ضالته. وفي ضوء الخلافات العقديّة بين المعتزلة وباقي الفرق الإسلاميّة، حاول القاضي عبد الجبار الانتصار لمذهبه من خلال تنزيه الذات الإلهيّة، وتوجيه النصوص القرآنيّة توجيهاً يخدم عقيدة المذهب المبنيّة على الأصول الخمسة، ولاسيما آيات الأسماء والصفات، مستغلاً في ذلك المنفذ البلاغي لتقرير آراء المذهب وتوجيه شواهده والاستدلال على صحته والرد على مخالفيه.

الكلمات المفتاحية: القاضي عبد الجبار – المعتزلة – البلاغة – التأويل – النزعة الاعتزالية.

Abstract.

The field of rhetorics tends to address the problematic of interpreting discourses, be they oral or written, and for the sake of any accurate interpretation, the interpreter/critic relies on specific perspectives in order to root out the true meaning of the analyzed discourse. The present paper, accordingly, attempts to shed light on the methodological spectrums within the art of rhetorics that Elkadi Abdul Jabar Al-Mu'tazil - one of the most prominent interpreter of Quran - utilized in order to provide a more or less decent interpretation of the divine verses, taking into consideration the ideological background; or the stream of thought, that parallels the thinking/interpretation ground of Sheikhs el Mu'tazala.

Keywords: Rhetorics, Quranic Interpretation, Elkadi Abdul-Jabar Al-Mu'tazila, Ideological Perspective.

1.مدخل.

من المعلوم أن نشأة الدرس البلاغي كانت تحت ظلال القران الكريم ، كما كانت الصلة وثيقة بين علم البلاغة و علم التفسير، إذ وجد علماء التفسير ضالّتهم في المنفذ البلاغي لإثبات توجهاتهم العقدية وتصوراتهم المذهبيّة. ولاسيما أثناء تطرقهم لآيات الأسماء والصفات التي أثارت جدلًا واسعًا بين العلماء، محاولين الذّب عن عقائدهم والانتصار لمذاهبهم متّخذين من البلاغة المنطلق الرئيس لإثبات مجمل هذه التّوجهات.

كما كان النقاش والجدال حاضراً بصورة قويّةٍ في بيئة المتكلمين، وبالتحديد بين المعتزلة و الأشاعرة و المرجئة والقدرية و الجبرية والخوارج[1] والكثير من الفرق التي لا يسعُ المقام لذكرها، وقد كان هذا الجدال ذا طابع عقدي محض حاولت من خلاله جل الفرق الإسلاميّة بناء تصور يتوافق مع أصولها المذهبيّة وتوجهاتها الفكريّة، وقد برزت فرقة المعتزلة كأبرز فرقة تعرضت للقرآن الكريم من منطلقات عقليّة تجاوزت ظاهر النص إلى ما وراءه، وذلك راجع بشكل كبير لحريتهم الفكرية وعقليتهم المنهجية واعتمادهم على منطق مقارعة الحجّة بالحجّة، فتبلور بذلك فكر اعتزالي له خصوصياته المعرفيّة والعقديّة والمنهجية المبنيّة على الأصول الخمسة التي أقرها شيوخ الاعتزال، فبرز منهم البلغاء والفصحاء والفلاسفة وأساتذة في المناظرة و أعلام في الجدل ورواد في البلاغة وهذا الغنى الفكري في بيئتهم جعلهم يطرحون بعض الأفكار والقضايا شغلت المسلمين وأثارت جدلاً واسعاً، وأسالت الحبر الكثير في الثقافة العربية الإسلاميّة. ومن أبرز القضايا التي طرحها الفكر الاعتزالي تمحورت حول كلام الله سبحانه وتعالى، ومسألة إثبات صفاته من عدمها، ومسالة رؤية الله في الآخرة من عدمها، ومسألة أفعال العباد أتنسب إلى الله أم تنسب إلى الإنسان؟

وعلى هذا المحاور بالخصوص اختلفت الفرق الإسلامية في طريقة معالجتها لمثل هذه المواضيع، ولاسيما قضية الأسماء و الصفات الذي اختلفت فيه الفرق بين إثبات وتنزيه وتشبيه وتكييفٍ وتمثيلٍ وتعطيلٍ.... و من بين جميع الطوائف الإسلامية برز الفكر الاعتزالي الذي عمل جاهداً على تنزيه الذات الإلهية تنزيهاً مطلقً. متخذةً من قوله تعالى (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) القاعدة الأساسية في التعامل مع آيات الأسماء والصفات، معتبرين أنّه كل من يثبت لله صفة من الصفات يقع في التشبيه أو التجسيم أو التكييف وهذا ما لا يجوز في حق الذات الإلهية.

وقد اتخذ شيوخ المعتزلة من البلاغة بصفة عامة ومن المجاز بصفة خاصّة منفذهم الأبرزَ في توجيه آي القرآن مع ما يتوافق مع مذهبهم وأصولهم التي أقروها. يتقدمهم القاضي عبد الجبار(416هـ)، والذي يمثل عصارة ما وصل إليه هذا الفكر الإعتزالي من نُضجٍ، فعمد إلى توجيه آيِ القرآن الكريم و ما يتناسب مع مذهبه الاعتزالي وتأويل النصوص القرآنية تأويلاً عقلياً يخدم أفكار المعتزلة وتوجهاتهم، فكان "البحث في أمور العقيدة بحثاً كلامياً وتأويل نصوص القرآن والحديث تأويلاً عقلياً، كان ذلك كله باعث على دراسة ظاهرة المجاز"[2] وفي ضوء معطيات العقل والأصول الخمسة التي أقرها شيوخ المعتزلة عمل القاضي عبد الجبار في كل تفاسيره على توظيف المعطى البلاغي خدمةً لمذهبه الاعتزالي، وتوجيه آي

[1] يُنظر، يوسف بن عبد الله بن محمد، التوجيه البلاغي لآيات العقيدة، مكتبة فهد الوطنية للنشر، البلد: السعودية، السنة: 2008، ص20/19.

[2] أحمد أبو زيد، المنحى الاعتزالي في البيان و إعجاز القرآن، مكتبة العارف، (الرباط) ، ط1 السنة: 1976م ، ص179.

القرآن و ما يتوافق مع نظرة شيوخه. و يتجلى هذا في قوله: "لا بُدّ أن يعرض ما في كتاب الله من الآيات الواردة في العدل والتوحيد على ما تقدم له من العلم، فما وافقه حمله على ظاهره، وما خالف الظاهر حمله على المجاز[1]، أي ما وافق المذهب حُمل على الظاهر، وما خالف أصول المذهب يُحمل ضرورةً على المجاز.

2. تعريف المعتزلة.

أ –لغة:

يقول ابن منظور: "عزل الشيء يعزله عزلاً.عزله فاعتزل.انعزل تعزل،نحاه جانباً فتنحى،وقوله تعالى: [(**إِنَهُمْ عَنْ السَمْعِ لَمَعْزُولُونْ) الشعراء212]** معناه أنهم لما رُموا بالنجوم مُنعوا من السمع، واعتزل الشيء وتعزله، تنحى عنه، وقوله تعالى: **[(وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاعْتَزِلُونْ)الدخان21]** أراد إن لم تؤمنوا بي فلا تكونوا عليَّ ولا معي"[2]

وبذلك يكون معنى المعتزلة في اللغة التنحي والمفارقة والابتعاد والاعتزال وعدم الخوض، ومنه أُستمد المعنى الاصطلاحي مع وجود اختلاف في تحديد ما تنحت عنه المعتزلة وامتنعت عن الخوض فيه.

ب –اصطلاحا:

"المعتزلة هم أصحاب واصل بن عطاء الغزال اعتزل عن مجلس الحسن البصري"[3] والمعتزلة هم الواضعون لدعائم علم الكلام الإسلامي، فبِهم تأسّس وبجهوداتهم تطورت موضوعاته مباحثه، وذلك لِمَا أضافوه إليه من مباحث جديدة أترث في موضوعاته، كما لهم دور كبير في تطويرِهِ وصياغة مقولاتهِ ومعالجتها معالجةً جادة، هي أقرب إلى روح التفلسف"[4]

3.الأصول الخمسة عند المعتزلة.

وضع المعتزلة أصولاً خمسة لم يختلفوا فيها بجميع أطيافهم سواء كانوا بصريين أو كوفيين، أو بغداديين، ويثمن شيخهم الخياط المعتزلي هذه الدعائم بقوله: "وليس يستحق أحد منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة: التوحيد، العدل، الوعد والوعيد، المنزلة بين المنزلتين، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا كَمُلت في الإنسان هذه الخصال الخمسة فهو معتزلي"[5]

أ – التوحيد.

---

[1] القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تح: أمين خولي، ط:(د ت)، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، السنة:(د ت)، ج16/ص395.

[2] ابن منظور: لسان العرب، تح: مجموعة من المؤلفين، دار المعارف، القاهرة، (د ت) ج4/ص298.

[3] علي بن محمد بن علي الحسين الجرجاني، كتاب التعريفات، تح: نصر الدين تونسي، ط :1، النشر: القدس للتصدير_القاهرة، سنة: 2007م، ص347.

[4] محمد صالح محمد السيد، مدخل إلى علم الكلام، ط: (د ط)، الناشر: دار قباء_القاهرة سنة النشر، 2001م، ص219.

[5] أبو الحسن الخياط، الانتصار والرد على ابن الرواندي الملحد، تح: محمد حجازي، ط: (د ط) ، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية_القاهرة، السنة، (دت)، ص126.

هو أهمُّ أصل اجتمع عليه المعتزلة، واتصل التوحيد بتصور تنزيهي للذات الإلهية، واتسم فهْم المعتزلة لهذا الأصل بالعمق. فالله لا يشبه أحداً على الإطلاق، ولا يمكن تصوره ولا تخيُّلهُ، فذاته لا يمكن إدراك كنهها أو وصف جانب من جوانبها، لأن الله لا متناه والعقل متناه، فكيف للمتناه (العقل) أن يدرك اللامتناهي (الله).

ولتتحقق مقتضيات التوحيد الكامل، والتنزيه المطلق قام المعتزلة بنفي رؤية الله في الدنيا والآخرة وذلك لاقتضائها الجسمية، والجهة، والضوء، واستندوا في ذلك لقوله: **[(لاَّتُدْرِكُهُ الأَبْصَارْ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارْ)الأنعام103]** ولأنه كما يقول القاضي عبد الجبار: "لا أحد يدعي أنه يرى الله سبحانه تعالى إلاّ من يعتقده جسماً مصوراً بصورة مخصوصة أو يعتقد أنه يحل في الأجسام"[1]

ومن هنا نستنتج أن المعتزلة أسسوا مفهوماً خاصاً للتوحيد، مفهومٌ مبنيٌ على التنزيه المطلق للذات الإلهية. ونفي رؤية الله في الآخرة، ويُعتبر هذا الأصل من أبرز ما اتفقت عليه المعتزلة بجميع مدارسها وأطيافها وأقطارها توجهاتها.

ب -العدل.

ثاني أصول المعتزلة، وهو من صفات الله تعالى، وينبني العدل في الفكر الاعتزالي على أن الإنسان هو الخالق لأفعاله، وله عليها سلطة وإرادة، يقول الناشئ الأكبر: "وقالت المعتزلة أفعال العباد لم يخلقها الله، ولم يضطر إليها وما كان فيها من معصية لم يرضاها ولم يردها، ولم يأمر بها "[2] فكما نزّه المعتزلة الله عن الصفات والتشبيه، حاولوا تنزيهه عن كل مستقبح في أفعاله، "إذ لا خلاف بينهم في أن الله سبحانه منزّه عن كل قبيح، أن ما تبث من قبيح ليس من فعله، وأن ما تبث من فعله لا يجوز أن يكون قبيح"[3] وينطوي تحت هذا الأصل، الحسن والقبح، وإرادة الله، وإرادة الإنسان.

ج -الوعد والوعيد.

يُعتبر الوعد والوعيد ثالث أصل عند المعتزلة، وهو مبني على جزاء العباد في الآخرة استناداً إلى أفعالهم التي أتوْها في الدنيا، فالوعد هو العاقبة المحمودة، والوعيد هو المستقبح من الأفعال التي ارتكبها الإنسان في الدنيا، وينطوي تحت هذا الأصل الاستحقاق والعوض.

د -المنزلة بين المنزلتين .

يعتبر هذا الأصل أول ما تعرض له المعتزلة، حيت أذن بميلاد الفرقة.حيث تطرق مؤسسها واصل بن عطاء لمرتكب الكبيرة، واتفقوا على أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر، "لأن أحكام الكفر منتفية عنه. فلهذا قالو بالمنزلة بين المنزلتين"[4]، وهذا الأصل عندهم وثيق الصلة بمبدأ العدل، فمرتكب الكبيرة لا يُعامل معاملة الأبرار ما دام قد ارتكب الذنوب والآثام.

---

[1] القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تح: أمين خولي، ج3/ص98.

[2] الناشئ الأكبر، كتاب الأوسط في المقالات، تح: يوسف فان أسي، ط:(د ت)، الناشر، دار العلم_بيروت، السنة:(د ت)، ص93.

[3] القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تح: فؤاد السيد، ط:2، الناشر: الدار التونسية للنشر-تونس-، السنة: 1986م، ص548.

[4] القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ت:فؤاد السيد، ص352.

هـ– الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

اتفق كافة المسلمين على هذا الأصل لكنهم اختلفوا في كيفية تطبيقه، في حين يرى أهل السنة أن هذا الأصل يكون بالقلب فقط أو اللسان إن أمكن ذلك، ذهب المعتزلة إلى وجوب سّل السيوف إذا لم يكن دفع المنكر إلا بذلك، ويبلور الدكتور البلخي مذهب المعتزلة في هذا الباب قائلا: "وأجمعوا أنّ على المسلمين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبًا بأي جهة استطاعوا، بالسيف فما دونه"[1]

ومما سبق أنّ نستنتج أن جميع أصول المعتزلة في الحقيقة تعود إلى الأصلين الكبيرين (التوحيد والعدل) ولذلك سمّوْ أنفسهم بأهل التوحيد والعدل.

4.منهج القاضي في التعامل مع القرآن.

لقد كان للمعتزلة بشكل عام منهج تميَّز عن المناهج الأخرى في التعامل مع القرآن الكريم، فظهرت في بيئتهم قضايا تفسيرية تأويلية مثل المجاز، والتوسع اللغوي، فجعلتهم ينهجون نهج جديد في التعامل مع النص القرآني، إذْ اعتمدوا على العقل كأول مصدر لإثبات وجود الله، والدفاع عن العقيدة الإسلامية. ووظّفوه في تفسير وتأويل آي القرآن، وقد نَهَجَ القاضي عبد الجبار نَهْج شيوخه في التعامل مع النص القرآني، مستعيناً بأدلة العقل والتأويل اللغوي البلاغي لإثبات أصول التوحيد والعدل ويثمن طرحه بقوله: "فأما إذا كان المحكم والمتشابه وَارِدِيْن فى التوحيد والعدل، فلا بد من بنائهما على أدلة العقول"[2]. فالقاضي عبد الجبار يستند في آيات العدل التوحيد إلى ما يُقره العقل في تأويل للنصوص النقلية، باعتبار أنّ الدلالة العقلية تنبني على تخريجات منطقية لا تتعارض فيها المقدمات مع النتائج، كما يعتمد على المجاز حين يتعذر الاعتماد على الأدلة العقلية حيث يقول: "وإذا وجب تقدم ما ذكرناه من المعرفة، ليصح أن يعرف أن كلامه تعالى حق ودلالة، فلا بد أن يعرض ما فى كتاب الله من الآيات الواردة فى العدل والتوحيد على ما تقدم له من العلم، فما وافقه حمله على ظاهره، وما خالف الظاهر حمله على المجاز، وإلا كان الفرع ناقضا للأصل، ولا يمكن فى كون كلامه تعالى دلالة سوى هذه الطريقة "[3] وبهذا يصبح المجاز بصفة خاصة والبلاغة بصفة عامة من الآليّات المهمة المعتمدة في توجيه النصوص القرآنيّة مع ما يتوافق والعقيدة الاعتزالية في اثبات أدلة التوحيد والعدل.

5 –أثر النزعة الاعتزالية في توجيهات القاضي عبد الجبار البلاغية.

أحْدَث الإنتماء العقدي للقاضي عبد الجبار أثراً كبيراً قي توجيهه لبعض الآيات القرآنية، فكانت النزعة الاعتزالية بادية على توجيهاته. ولاسيما أثناء تطرقه لآيات الأسماء والصفات، والتي يدل ظاهرها على التجسيم ،والتشبه، وتحيّز

[1] أبو القاسم البلخي، باب ذكر المعتزلة من كتاب القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص64.
[2] القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تح:أمين خولي، ج16/ص392.
[3] المرجع نفسه، ج16/ص395.

الله، ورؤيته عياناً، تأويل حاول من خلاله الحفاظ على رؤية شيوخه لمسائل العقيدة، مستعيناً في ذلك بالمنافذ التي تتيحها البلاغة ، ولاسيما المجاز الذي احتفى به واعتمد عليه في توجيهاته، بل اعتبره من أبرز الآليات التأويلية التي تساعد على توجيه النصوص وما يتوافق مع أصولهم الخمسة التي أقرها، ومن بين التوجيهات التي تلفت النظر ما يلي:

أ – الإيجاز بالحذف.

تطرق القاضي عبد الجبّار للكثير من مباحث الايجاز، إلا أن الايجاز بالحذف كان أبرز المنافذ التي ساعدته على توجيه دلالات النصوص القرآنية خدمتاً للرؤية الاعتزالية. ومن أبرز ما تعرض له مايلي:

أ.1.علّق على قوله تعالى:**[(هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَى اَنْ يَأْتِيَهُمْ اللَه فِي ظُلل مِنَ الغَمَامِ والمَلائِكَةُ) البقرة210]**. فقال: "والمراد بذلك عندنا: أن متحملي أمره يأتون على هذا الوجه، وقد بيّن ذلك في سورة النحل فقال:**[(هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاّ أَنْ تَأْتِيهَمْ المَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِي أَمْرُ رَبِكَ) النحل33]** "[1]. وهذا التوجيه يوافق بدرجة كبيرة الرؤية الاعتزالية لمسائل التوحيد، الذي ينفي فعل الاتيان[2] في حق الله تعالى لأن ذلك يقتضي الوقوع في التجسيم والتحيّز والجهة، "ومن حمل ذلك على حقيقته فلا بدّ أن يعترف فيه تعالى بأنه جسم مؤلف مصور، وذلك يُوجِب فيه الحدوث "[3]

فالقاضي عبد الجبار قام بِرَدْ الآية المتشابهة التي تُثبت فعل الإتيان، إلى آية أخرى محكمَة، وقدّر بأن هناك مضافًا محذوفاً، وهو (أمر ربك، أو متحملي أمر ربك)، وذلك لتنزيه الذات الإلهية عن فعل الحركة والإتيان والمجيء، وهذا التوجيه لا يخلو من نزعةٍ تنزيهيّة للذات الإلهية لا تتصف بفعل الاتيان في الفكر الاعتزالي، وهذا المنحى يُخالف ما نجده عند بعض المفسرين الذين يُثبتون ويُسندون الاتيان لله تحت قاعدة (ليس كمثله شيء)، أي مجيء بدون تكييف ولا تشبيه ولا تمثيل ولا تكييف[4].

أ.2. علّق على قوله تعالى:**[(وَجَاءَ رَبُّكَ وَالمَلَكُ صَفّا صَفَا) الفجر22]**. فقال: "والمراد بذلك وجاء أمر ربك، أو متحملي أمر ربك، للمحاسبة والفصل. على ما يُقال في اللغة عند التنازع في الأمر الذي يُرجع إليه في بعض االكتب: إذا جاء الشافعي فقد كفانا. ويراد بذلك كتابه "[5].

توجيه حاول من خلاله المحافظة على الأصول الخمسة، فقدّر حذف المضاف(جاء أمر ربك) وذلك من باب تنزيه الذات الله عن فعل المجيء أيضاً، ويؤكد هذا المنحى العقدي بقوله: "لو جاز عليه المجيء لجاز عليه المشي والانتقال"[6].

ب التشبيه.

---

[1] القاضي عبد الجبار، متشابه القرآن، تح:عدنان زرزور، مكتبة دار التراث، القاهرة، السنة، (د ت)، ص120.

[2] يُنظر، القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، تح، عبد الكريم عثمان، ط: مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة، السنة:1975، ص367.

[3] المرجع نفسه، ص369.

[4] يُنظر، محمد صالح العثيمين، شرح العقيدة الواسطيّة، دار ابن الجوزي، 1421هـ، ص 278/276.

[5] القاضي عبد الجبار، متشابه القرآن، ص689.

[6] القاضي عبد الجبار، تنزيه القرآن عن المطاعن، دار النهضة الحديثة، لبنان، ص464.

عمد القاضي عبد الجبار إلى التشبه في العديد من توجيهاته باعتباره آلية تساعد على توجيه النصوص القرآنية مع ما يتوافق مع الرؤية الاعتزالية لأصول العقيدة ومن أبرز ما تطرق له:

ب.1. علّق على قوله تعالى:**[(إِنَّا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا) الجن10]**. فقال: "لا يدل على أنه تعالى يريد الشّر والقبيح، لأنه ليس في ظاهره ذكر المريد من هو؟ كما أراد في ظاهره أنه تعالى أراد بهم الرشد فلا يجوز أن يتعلق بظاهره. وقد بيّنا من قبل أن الشدائد والمحن الواردة من قِبله تعالى قد توصف بأنها الشر على طريقة المجاز "[1].

نستنتج من كلام القاضي، أن الشر في الآية الكريمة مجاز على سبيل التشبيه بالمصائب، والشدائد، توجيه حاول من خلاله تفادي اسناد فعل الشّر لله، ووُجوب تنزيه الذات الإلهية عن القبيح والشّر، وهذا المنحى العقدي يتوافق مع ما أقره المعتزله في أصل العدل الذي يُنزه الله عن كل قبيح.

ج -الإستعارة.

بالرغم من أنّ القاضي عبد الجبار لم يفرق كثيرا بين الإستعارة والمجاز إلا أنها كانت من أبرز المباحث البلاغية التي ساعدته على تأويل آيْ القرآن مع ما يتوافق مع مذهبه الاعتزالي ومن بين ما تطرق إليه مايلي:

ج.1. علّق على قوله تعالى:**[(إِنَّ اللَّه بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ)آل عمران120]** فقال: "أن المراد إحاطة علمه بما نعمل، وذلك مشبه بالجسم المحيط بغيره، فكما أن ذلك الغير لا يخرج عما أحاط به، فكذلك أعمالنا لا تخرج عن أن تكون معلومة لله، وذلك من الله ترغيباً في عمل الخير والتحذير من المعاصي"[2].

فجعل بذلك لفظة (محيط) مستعارة للفظة (العلم). والتقدير(أن الله بما يعملون عليم)، وهذا التوجيه لم يخلو من النزعة الاعتزالية، لأن الإحاطة في نظر القاضي لاتجوز إلا على الأجسام وما جرى مجراها كما يقول: "ويقتضي التوحيد نفي الجسمية وكل ما يلزم عنها، فهو تعالى ليس بجسم ولا عرض ولا يجوز عليه ما يجوز على الأجسام "[3] ومن أجل تنزيه الله عن التركيب والتحيّز والإحاطة، وجّه الآية على سبيل الاستعارة التي خدمت رؤيته لمسائل التوحيد.

ج.2. علّق على قوله تعالى:**[(نَحْنُ نَقُصُ عَلَيْكَ نَبَأَهُمْ بِالحَقْ إِنَهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِهِمْ وَزِدْنَهُمْ هُدَى وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ) الكهف14/13]** فقال: "{رَبَطْنا على قلوبهم} فلا ظاهر له فيما قالوه، لأن فائدته الشّد والربط والعقد، وذلك إنما يصح في الأجسام إذا اشتدت بغيرها، وذلك لا يتأتى في الإيمان وسائر الأفعال، فيجب أن يُحمل الأمر على فيه على أن المراد بذلك: الألطاف وضروب المعونة التي معها يثبت الإنسان على إيمانه "[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص668.

[2] القاضي عبد الجبار، متشابه القرآن، ص417.

[3] القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص247.

[4] القاضي عبد الجبار، متشابه القرآن،ص471.

يُستنتج من خلال توجيهه أنه قام بحمل الآية على سبيل الاستعارة، فقد أُستعيرت لفظة الربط لتدّل على تقوية قلوبهم لما بدى وظهر الإيمان منهم. والتقدير(**فقوَّينا على قلوبهم**) ولم يخل هذا التوجيه من نزعته الاعتزلية، لأنّ الربط يقتضي جسماً يقوم بفعل الربط، وبالضرورة يؤدي بنا إلى التجسيم كما ذكرنا سالفاً، وهذا ما لايجوز في حق الله، وثانياً أن العبد هو هو الفاعل للخير والشر، والإيمان والكفر، والطاعة والمعصية، وهو كذالك المجازى على فعله، والله أقدره على ذلك كله، فالقاضي هنا حاول التأكيد على **أصل العدل**، الذي ينص على أنّ العباد هم علّة أفعالهم، لأن منها الحسن والقبيح، والقبيح بالضرورة لا يصدر من الذات الإلاهية في معتقد المعتزلة، وهذا ما دفع القاضي إلى توجيه الآية مع ما يخدم مذهبه في قضية خلق أفعال العباد.

ج.3. علّق على قوله تعالى:**[(إِنَّ شَرَ الدَوَابْ عِنْدَ اللَه الصُّمُ البُكْمُ الذِينَ لَا يَعْقِلُونْ وَلَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْراً لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلُّوا وَهُمْ مُعْرِضُونْ)الأنفال23/22]** فقال: "وبيّنا من قبل أنه يصف الكفار بذلك تشبيهاً بمن هذا حاله من حيث حلّ محله في أنه لا ينتفع بما يسمع ويُبصر فيتفكر فيه، ويعقل...وقد قال أبو الهذيل–رحمه الله– إنهم لشد تمسكهم بالكفر صاروا كأنهم منعوا أنفسهم من الإنتفاع بما يسمعون، ويبصرون، ويعقلون "[1]

نستنتج من كلام القاضي أنه لايمكن حمل هذه الآية على ظاهرها، معتمداً في تأويلها على التخريج البلاغي. بحيث شبّه الكفار في شدة تمسُكهم بالكفر، وعدم انتفاعهم بما يسمعون ويبصرون، بالصم والبكم، فحذف المشبه (الكفار) وأحلّ محله المشبه به (الصم والبكم) على طريق الإستعارة، وهذا التوجيه لم يخلُ من المنحى الاعتزالي الذي ينادي بحرية الإنسان في أفعاله كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، ولو أخذنا الآية على ظاهرها لدلت على أنّ الله تعالى منع الكفار من الإيمان، وهذا ما لا يجوز في حق الله بالنسبة للمعتزلة.

د– المجاز.

يُعدّ المجاز من أبرز المباحث التي ساعدت الفكر الاعتزالي على تمرير أفكاره وتثبيت عقائده، ويُجمع الكثير من الدارسين على أنّ مصطلح المجاز نظّر وقعّد له شيوخ المعتزلة وذلك لِما يُتيحه من راحبةٍ في المعنى وتعدد في الدلالة ومن أبرز ما تعرض له القاضي في هذا المبحث مايلي:

د.1. علّق على قوله تعالى: **[(وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا) الكهف38]**. فقال: "وبعد فإن الغفلة إذا أُستُعمِلت فيما يفعله المرء من الجهل والتشاغل عن ذكر الله، والطعن فيه. لاتكون إلاّ مجازا، لأن من هذا حاله هو ذاكر للشيء علم به وبأحواله،...لأنه تعالى لو أغفل قلوبهم بأن منعهم من الإيمان بالذكر لما جاز أن يذُمهم، والمراد بذلك عندنا ولاتطع من صادفنا قلبه غافلاً "[2].

حمل الفاضي لفظة (أغفلنا) في هذه الآية على المجاز، وقدّرها (ولاتطع من صادفنا قلبه...). بحيث لو أخذنا الآية على ظاهرها لآفادت بأن الله هو من منعهم من الإيمان، وهذا ما لا يتماشى مع أصول المعتزلة، إذْ يرؤن بأن الإيمان والمعاصي

[1] المرجع السابق، ص320.

[2] المرجع نفسه، ص473.

هما من فعل العبد، وهو الذي يتسبب فيهما ولا قدرة لله عليهما، وهذا من باب حرية أفعال العباد، والعدل الإلهي. وأنه تعالى لو كان سبباً في منعهم من الإيمان لما جاز أن يعاقبهم.

د.2. علّق على قوله تعالى: **[(إِنَّ اللهَ هُوَ الرَزَاقُ ذُو القُوَةِ المَتِينْ) الذاريات 58]** فقال: " والمراد بذلك عندنا أنه قوي على الأمور، قادر عليها، ولا يجوز أن يمنعه مانع منها، وعلى هذا الحد من المجاز وصف نفسه بأنه متين. ولما كان المتين مثل الصلب الذي هو صلب الذي يكون أقوى من غيره. فلمّا أراد الله المبالغة لنفسه في الوصف بالقوة قال هذا القول "[1].

وجّه القاضي الآية على سبيل المجاز، فقام بتأويل لفظة (المتين) على أن المقصود منها هي قوّة الله. لأن الإستعمال المجازي للفظة المتين بالنسبة للقاضي كان أقوى في المبالغة من غيرها، إلا أن هذا التوجيه لم يخلُ من النزعة الاعتزالية، لأن لفظة المتين في نظره تُطلق على الأجسام الصلبة، وهذا ما لا يجوز في حق الذات الإلهية بالنسبة لأهل العدل والتوحيد، ومن باب الحرص على التنزيه المطلق للذات الإلهيّة يقول القاضي في مقام آخر معلّقاً على نفس الآية: "ولو كان المراد ظاهره لوجب مع قوته أن يوصف بالمتانة التي هي الصلابة والتي هي صفة الأجسام"[2].

د.3. علّق على قوله تعالى:**[(وَيَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَمَ هَلْ اِمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدْ) ق30]** علّق قائلا: " وجوابنا في ذلك أن نقول لخزنة جهنم، وهذا كقول تعالى: (وَاسْأَلْ القَرْيَةُ) "[3].

من كلام القاضي نستنتج أنه وجّه الآية على سبيل المجاز بالحذف، وقدّرها (ويوم نقول لخزنة جهنم)، لأن جهنم من الجماد، والجماد لا يمكن تكليمه، في حين كانت الرؤية الاعتزالية بادية في التوجيه، بحيث لو جاز تكليمها لجاز من الله المخاطبة، وهذا ما لا يجوز في حق الله تعالى، لأنه منزّه عن ذلك كما ذكرنا ذلك سالفاً.

د.4. علّق على قوله تعالى:**[(والسَمَوَاتُ مَطْوِيَاتٌ بِيَمِينِهِ) الزمر67]**. فقال: "وكذلك فإنما يُراد بأن الشيئ في قبضة فلان وأنه يصرفه كيف أراد، وأنه مستجيب له فيما شاء، فلمّا كانت الأرض هذه حالها مع الله تعالى، وكذلك السموات. جاز أن يتمدح بأنها في قبضته وأن السموات مطويات بيمينه[4].

حاول القاضي في هذا التوجيه صرف الآية عن ظاهرها، إذْ يُؤوِل اليمين بالقوة والاقتدار، وأن الله استعمل (مطويات بيمينه) مجازاً على قوته وتحكمه، فقام في هذا التأويل بتقديم أدلة عقلية وأسقطها على القرآن، توجيه حاول من خلاله صرف إحاطة الزمان والمكان بالذات الإلهية وتنزيههِ من التحيّز، واليمين كمل هو معلوم يقتضي ضرورةً المكان والزمان والجسم وهذا ما لا يمكن في حق الله بالنسبة للمعتزلة، لأنّه هو خالق المكان والزمان.

---

[1] المرجع السابق، ص629.

[2] القاضي عبد الجبار، تنزيه القرآن عن المطاعن، ص402.

[3] القاضي عبد الجبار، متشابه القرآن، ص398.

[4] المرجع نفسه، ص598.

د.5. علّق على قوله تعالى:**[(وَقَالَتْ اليَهُودُ يَدُ اللَهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانْ يِنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءْ) المائدة64]** فقال: " والمراد بذلك أن نعمتيه مبسوطتان على العباد، وأراد به نعمة الدين والدنيا والنعمة الظاهرة والباطنة. وقد يُعَبَرُ باليدين عن النعمة فيقال: لفلان عندي يدٌ وأيادي جسيمة "[1].

توجيه عمد القاضي فيه على صرف الآية عن ظاهرها، فجعل (اليد) من باب المجاز لأنها سبب في النعمة كما هو معروف في لسان العرب، وبالرغم من أنه لم يعبر عن ذلك بالمصطلحات البلاغية. إلا أنه يُستنتج من كلامه أنه مجاز مرسل علاقته السببية كما هو متعارف عند المتأخرين، فاليد سبب في النعمة، لكن التوجيه لم يخل من النزعة العقدية الاعتزالية التي تعمل على تنزيه الذات الإلهية من الصفات التي تقتضي التركيب والتجسيم، فكان التوجيه بالمجاز لسبب عدم الوقوع في التشبيه واثبات الجارحة، ويُبرر هذا المنحى في التوجيه بقوله: "ولم يُرد الله تعالى بذكر اليدين الجارحة ولا صفة مجهولة كما يذهب إليه المشبهة بل أراد تعالى النعم"[2]

هـ- المشاكلة.

بالرغم من أن المشاكلة لم تكن بالمفهوم الاصطلاحي الذي عُرف عند المتأخرين، إلا أن القاضي عبد الجبار يستعين بهذا النوع البلاغي في تمرير بعض توجهات المذهب، ولاسيما في الصفات السلبية التي لا تجوز في حق الذات الإلهية ومن أبرز ما تعرض له مايلي:

هـ.2.علقّ على قوله تعالى:**[(وَقَدْ مَكَرَ الذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَاللَهِ المَكْرُ جَمِيعًا)الرعد42)]** فقال : " أن المراد إنزال العقاب بهم جميعا وماشاكله من حيث لا يعرفون، كما ذكرنا في سورة البقرة "[3]

فوَجْهُ المشاكلة يتمثل في اسناد المكر لله تعالى، مشاكلةً للفظ المكر للمنافقين، ولما كان المكر من الصفات السلبيّة القبيحة فلا يصحُ إطلاقه على الله تعالى. وهذا التوجيه من القاضي كان مبنيٌ على مذهبه الاعتزالي الذي بنزّه الله من الصفات السلبية إذْ يقول القاضي: " لاخلاف بينهم، في أن الله سبحانه وتعالى منزّه عن كل قبيح، وأن ما ثبت من قبيح ليس من فعله"[4].

هـ.2. علّق على قوله تعالى:**[(فَلَمَا زَاغُوا أَزَاغَ اللَهُ قُلُوبَهُمْ) الصف5]** فقال: "فالمراد به عاقبهم الله على زيغهم، نحو قوله:(وَجَزَاءُ سَيِئَةً سَيِئَةٍ مِثْلَهَا)"[5]

فالتوجيه هنا على سبيل المشاكلة. أي لما كان الزيغ منهم كان الزيغ من الله على وجه المشاكلة فقط وليس على الحقيقة، وكان هذا التوجيه مبنيٌ على تنزيه الله من كلّ قبيح، أي اسناد فعل الزيغ إلى الله لا يجوز في حقه، لأن الزيغ قبيح، والله ليست له القدرة على خلق القبيح في نظر المعتزلة، لأنه في الأساس لا يريده.

---

[1] القاضي عبد الجبار، متشابه القرآن، ص230.

[2] القاضي عبد الجبار، تنزيه القرآن عن المطاعن، ص118.

[3] المرجع نفسه، ص204.

[4] القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص348.

[5] القاضي عبد الجبار، تنزيه القرآن عن المطاعن، ص420.

و– التورية.

كانت التورية حاضرةً في توجيهات القاضي عبد الجبّار نظراً لكثرتها في كلام العرب فساعدته على تأويل بعض الآيات المتعلقة بمسائل العقيدة وما يتوافق مع مذهبه.

و.1. علّق على قوله تعالى:**[(هُوَ الذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَمَاءْ)البقرة 29]** فقال: "والجواب عن ذلك: أن الاستواء محتمل في اللغة وتختلف مواقعه بحسب ما يتصل به من قول، فقد يُراد به الاستلاب والاقتدار...وقد يُراد به القصد فيقال استويت على هذا الأمر، وقد يُقال استوى فلان في حاله وماله ويُراد بذلك زوال الخلل...وقد ذكر أبوعلي –رحمه الله– أن المراد بذلك: ثم قصد لخلق السماء وأراد ذلك، ولذلك عداهُ ب(إلى) ولا يكاد يُعدى ب(إلى) إذا أُريد به الاستواء على المكان "[1] .

فالقاضي عمل على تخريج الآية عدّة تخريجات تبرّر توجهه العقدي. مستندا في ذلك للمعنى اللغوي للفظة (استوى). ونستلزم من كلامه أن الاستواء في الآية ليس عل الحقيقة، بل المراد به الاستلاء والاقتدار. فالاستواء معناه القريب هو الجلوس، أمّا معناه البعيد هو الاقتدار والاستلاء، وهذا ما عُرِف عند المتأخرين بالإيهام أو التورية. وقد كانت النزعة لاعتزالية واضحة في هذا التوجيه.فحاول الاتيان بكل معاني (استوى) حتى يُخْرِج الآية عن ظاهرها، وكان هذا التوجيه مبنيٌ على تنزيه الله عن المكان والتجسيم، لأان الاستواء يقتضي جسم مستوي، ويحتاج إلى مكان يحتوي هذا الجسم، وهذا ما لا يصح في حق الذات الإلهية حيث يقول القاضي: "والاستواء إنما يصح على الجسم، كما أن القيام والقعود إنما يصحان عليه ويُوجب جواز الانتقال عليه أيضا"[2].

و.2. علّق على قوله تعالى: **[(وَالسَمَاءَ بَنَيْنَاهأ بِأَيْدٍ) الذاريات 47]** فقال: "وجوابنا: أن المراد به القوة والقدرة، ولولا ذلك لوجب اثبات أيدٍ كثيرة له، تعالى الله عن ذلك "[3]

فالمراد باليد هنا، القوة والقدرة، فأخرجها بذلك عن معناها الحقيقي (الجارحة)، وبهذا أراد المعني البعيد لليد والمتمثل في القوة والقدرة، إلا أن هذا التوجيه لم يخلُ أيضاً من نزعته الاعتزالية التي تُنزّه الله عن الجوارح. مع أن هناك في الآية قرينة والتي هي (بنيناها) إلا أن انتمائه العقدي حتّم عليه توجيه الآية بهذا التوجيه.

ز– الكناية.

تُعتبر الكناية ثاني مبحث بلاغي بعد المجاز ساعد المعتزلة في فرض عقائد مذهبهم. ومن أبرز ما تعرض له القاضي في باب الكناية مايلي:

ز.1. علّق على قوله تعالى:**[(بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانْ) المائدة64]** فقال: " فبيَّن تعالى أن يده مبسوطة العطاء والأفضال والرزق ولكنه يُنفق كيف يشاء بحسب المصلحة. ولم يرد تعالى بذكر اليدين الجارحة ولا صفة مجهولة كما يذهب إليه

[1] القاضي عبد الجبار، متشابه القرآن، ص74.

[2] القاضي عبد الجبار، تنزيه القرآن عن المطاعن ، ص73.

[3] المرجع نفسه، ص402.

المشبهة بل أراد تعالى النعم إنما ثنى ذلك لأنه أراد نعم الدنيا والدين والنعم الظاهر والباطنة ولو أراد تعالى الجارحة لما ذكر البسط "[1]

فتوجيه الآية الكريمة بالكناية صحيح اتفق عليه جلّ المفسرين، فالقصد من اليد العطاء والرزق. وهذا ما جرى في كلام العرب وأشعارها، إلا أن نفي حقيقة اليدين من طرف القاضي كان بسبب انتمائه الذي لا يثبت الجارحة في حق الذات الإلهية لذلك، "اتفقوا على نفي التشبيه عنه من كل جهه وَوِجِهة ومكان وصورة وجسما وتحيُزاً، وانتقالا وزوالًا وتغيرا وتأثيرًا "[2]

ز.2. علّق على قوله تعالى:**[(الرَحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوى) طه5]** فقال: " والمراد استولى اقتدر عليه لأن العرش من أعظم ما خلق فنبّه على أنه إذا كان مقتدرا عليه مع عظمه، وعلى السموات والأرض...والمراد الاستلاء القدرة كما ذكرناه"[3]

فالقاضي عمد إلى صرف الآية عن ظاهرها الذي يقتضي التجسيم، حيث أوّلها بالكناية. فالاستواء المذكور في الآية ليس المقصود به الاستواء الذي يقع على الأجسام، بل هو كناية على قدرته واستيلائه على كل ما في الأرض والسماء، فالتوجيه مبنيٌ على موقفه العقدي، والذي يُنزِه الله عن مثل هذه الأمور، لأن الاستواء في الفكر الاعتزالي لا يقع إلا على الأجسام وهذا ما لا يصح في حق الله.

6.نتائج البحث.

كانت هذه هي أبرز المحطات التي لفتت انتباهنا في التوجيهات البلاغية للقاضي عبد الجبّار أثناء تأويله لآيات الذكر الحكيم، فوجدنا من خلال هذه الأمثلة حرصه البالغ على تأويل أيات القرآن الكريم وما يتوافق مع مذهبه الاعتزالي، محاولاً إثبات التصورات العقادية للمذهب الاعتزالي بكل الطرق والسبل المتاحة، فوجد في البلاغة العربيّة ضالته باعتبارها أبرز منفذ سمح له بإثبات التوجهات العامة للمذهب الاعتزالي، ويُعدّ الحذف والتشبيه والاستعارة والمجاز والمشاكلة والكناية والتورية من أبرز المباحث البلاغيّة التي ساعدت القاضي عبد الجبار على صياغة رؤيته وموقفه من مسائل العقيدة، ولاسيما تلك الآيات المتعلقة بالذات الإلهية، كما في مجمل توجيهاته وفياً لشيوخه فعاد إليهم في الكثير من تأويلاته وذلك حتى لا يخرج على النسق العام للفكر الاعتزالي في التفسير، وليدعم بذلك أيضاً الرؤية الاعتزالية التي جعلت من الآليات العقليّة و المباحث البلاغيّة قاعدةً جوهريّة في بلورة مسائل الاعتقاد.

7.قائمة المصادر والمراجع.

1.يوسف بن عبد الله بن محمد، التوجيه البلاغي لآيات العقيدة، مكتبة فهد الوطنية للنشر، البلد: السعودية، السنة: 2008، ص20/19.

[1] المرجع نفسه، ص118.

[2] الشهرستاني أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الملل والنحل، تح: محمد سيد الكلاني، دار قباء_القاهرة ج1/ص40.

[3] القاضي عبد الجبار، تنزيه القرآن عن المطاعن، ص250.

2.أحمد أبو زيد، المنحى الاعتزالي في البيان و إعجاز القرآن، مكتبة العارف، (الرباط) ، ط1 السنة: 1976م .
3.القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تح: أمين خولي، ط:(د ت)، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، السنة:(د ت)
3.ابن منظور: لسان العرب، تح: مجموعة من المؤلفين، دار المعارف، القاهرة، (د ت).
4.علي بن محمد بن علي الحسين الجرجاني، كتاب التعريفات، تح: نصر الدين تونسي، ط :1، النشر: القدس للتصدير_القاهرة، سنة: 2007م.
5.محمد صالح محمد السيد، مدخل إلى علم الكلام، ط: (د ط)، الناشر: دار قباء_القاهرة سنة النشر، 2001م.
6.أبو الحسن الخياط، الانتصار والرد على ابن الرواندي الملحد، تح: محمد حجازي، ط: (د ط) ، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية_القاهرة، السنة، (دت).
7.الناشئ الأكبر، كتاب الأوسط في المقالات، تح: يوسف فان أسي، ط:(د ت)، الناشر، دار العلم_بيروت، السنة:(د ت).
8.القاضي عبد الجبار،فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تح: فؤاد السيد، ط:2، الدار التونسية للنشر–تونس–، السنة: 1986م.
9.أبو القاسم البلخي، باب ذكر المعتزلة من كتاب القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزل، دار التراث، القاهرة.
10.القاضي عبد الجبار، متشابه القرآن، تح:عدنان زرزور، مكتبة دار التراث، القاهرة، السنة، (د ت).
11. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، تح، عبد الكريم عثمان، ط: مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة،1975م.
12. محمد صالح العثيمين، شرح العقيدة الواسطيّة، دار ابن الجوزي، 1421هـ.
13.القاضي عبد الجبار، تنزيه القرآن عن المطاعن، دار النهضة الحديثة، لبنان.
14. الشهرستاني أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الملل والنحل، تح: محمد سيد الكلاني، دار قباء_القاهرة.